



Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul



The Ottoman Empire's Policy of Delegating Agricultural Land in Iraq (1869-1872)

Thamer Abdulsada Jassim Al Maktoum

Central Leadership / Iraq

Article information	Abstract
Accepted: 4/2/2025 Published 31/7/2025	
Keywords privilege owners, Leadership, Timar, The prince Miran, SanjakBeykat.	
Correspondence: Thamer Abdulsada Jassim thamralmktwmy@gmail.com	The land problem is one of the most important problems that the Ottoman Empire faced during its control of Iraq, due to tribal and clan conflicts over land. Each tribe tries to control larger areas to seize them. And this created a problem for the Ottoman authorities, and the matter sometimes escalated to rebellion against the authorities, and failure to implement its orders, especially in central and southern Iraq, considering that these lands are fertile lands suitable for agriculture, and the situation remained this way until the Ottoman authorities sought the help of the reformer Midhat pasha, who developed a for the purpose of bypassing the seizure of land and limiting the recurring conflicts and disputes. In this research, we tried to shed light on the most important things that Midhat pasha did in distributing land to farmers in different shares. Was he successful in this reform? What were the consequences that he facet? What was the fate of the lands remainingoutside the distribution? What are the most important names fromwhich some properties are referred?

DOI: *****,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

سياسة الدولة العثمانية في تفويض الأراضي الزراعية في العراق (١٨٦٩-١٨٧٢)

ثامر عبد السادة جاسم المكنوم

الريادة المركزية / العراق

معلومات الارشفة	الملخص
تاريخ القبول : ٢٠٢٥/٢/٤	تعد مشكلة الأراضي من أهم المشكلات التي واجهتها الدولة العثمانية أبان السيطرة على العراق، وذلك بسبب الصراعات القبلية والعشائرية على الأراضي، وتحاول كل قبيلة السيطرة على مساحات أكبر للاستحواذ عليها، وهذا ولد مشكلات لدى السلطات العثمانية، وتفاقم الأمر في بعض الأحيان الى العصيان ضد السلطة، وعدم تنفيذ أوامرها، وخصوصاً في وسط وجنوب العراق، باعتبار ان هذه الأراضي هي أراضي خصبة صالحة للزراعة، وبقي الأمر على هذا الحال حتى استعانت السلطة العثمانية بالمصلح الوالي مدحت باشا الذي وضع صيغة لغرض تجاوز الاستيلاء على الأرض، والحد من النزاعات والصراعات المتكررة. حاولنا في بحثنا هذا تسليط الأضواء على أهم ما قام به مدحت باشا في توزيع الأراضي على المزارعين وبحصص مختلفة، وهل نجح في هذا الإصلاح ؟ ماهي العواقب التي واجهته؟ ماهو مصير الأراضي المتبقية خارج التوزيع؟ وما أهم التسميات التي منحها الى بعض الأملاك؟ قسم البحث الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الأسلوب العثماني في توزيع الأراضي وقسم الى عدة محاور وفي المبحث الثاني خصص لسياسة الدولة العثمانية في العراق في توزيع الأراضي وقسم الى عدة محاور .
تاريخ النشر : ٢٠٢٥/٧/٣١	
الكلمات المفتاحية : أصحاب الامتيازات، الزعامت، التيمار، المير ميران، سنجق بيكات.	
معلومات الاتصال ثامر عبد السادة جاسم المكنوم thamralkmtwmy@gmail.com	

DOI: *****, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

المقدمة

تُعد الأرض في العراق قاعدة مهمة في مجال التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ان الطبقات الاجتماعية لعبت دوراً مهماً في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وكان أسلوب الإنتاج محط خلاف في العراق، والجدير بالذكر ان أي أسلوب في الإنتاج او أي نظام اجتماعي في أي بلد لا يمكن ان ينال المقبولية على كافة الصعد، فهناك طبقات من تستفيد من نظام معين وأخرى يصيبها الضرر، كما ان السياسة لعبت دوراً في استغلال الأرض والإنسان.

ان مشكلة الأراضي وحيازتها وعملية التفويض في العراق لم تقتصر على عهد أو عصر محدد، فمذ الفتوحات الإسلامية برزت مشكلة الأرض باعتبارها من الغنائم ولكن الدولة العربية الإسلامية منعت من توزيع الأراضي بين المحاربين والاكتفاء بأخذ الخراج منها، كما ان الفترة التي سبقت الفتح العثماني للعراق شهدت مسألة الأراضي ثلاث تطورات رئيسية، وهي ظهور الضمان أو الالتزام و ظهور الإقطاع وظهور الاقطاعات العسكرية، وعندما دخلت ولايات العراق تحت ظل الحكم العثماني منذ عام ١٥٣٤م سار العثمانيون على نهج المسلمين فاعتبروا الأراضي اميرية، ملك الدولة، ولكنهم استحدثوا أسلوباً جديداً للتصرف بالأراضي اتخذ شكل منح او إقطاع أراضي الدولة لقاء الخدمات الحربية.

هناك بعض المصادر تقول العثمانيون اقتبسوا هذا الأسلوب من السلاجقة بينما رأي آخر يقول اقتبس من مؤثرات فارسية، بينما رأي آخر أرجعه إلى الأسلوب البيزنطي، وعندما أصدرت الدولة العثمانية في عام ١٨٦٤ تعليمات حول تفويض الأراضي في العراق، لم يتسنى للدولة تنفيذ هذه التعليمات حتى قدوم مدحت باشا إلى العراق، فوضع يد الحكومة على الأراضي، ومن اجل نقل الحقوق إلى الدولة لابد من صدور فرمان فصدر ذلك فرمان في كانون الثاني ١٨٧١ واقترن هذا باسم مدحت باشا لانه طبق في زمنه، ونظراً لأهمية هذا فرمان باعتبار ان الأحكام الواردة فيه أصبحت أساساً لعملية تفويض الأراضي التي جرت في عهد مدحت باشا.

ان إدارة الأراضي في العراق بطريقة الالتزام هو خراب الأراضي وتدهور الزراعة نظراً لعدم اهتمام الملتزمين بعمران الأراضي بقدر اهتمامهم بالاستفادة من مدة التزامهم، وان ما حصل للبلاد من سوء إداري لعملية تملك الأراضي سلب من السكان القدرة على الزراعة والفلاحة، فأصبحت لفترة من الفترات تدار وتزرع الأراضي من قبل الحكومة، مقابل حصص ضئيلة للزراع، كما ان إبقاء حق التصرف من قبل الدولة بالأراضي أدى إلى انقراض أصحاب الأرض ولم يبق من الحصص الا التي توارثها الأحفاد عن الآباء والأجداد.

تكون المبحث من مقدمة ومبحثين الأول تناولنا فيه، أسلوب العثمانيون في الأرض والذي قسم إلى كيفية توزيع الأراضي والأسلوب العثماني وفشله وأصحاب الامتيازات وعلاقتهم بالأرض كذلك عن ارضي السنية او أراضي السلطان.

اما المبحث الثاني تناولنا فيه سياسة الدولة تجاه الأراضي وقسم إلى سياسة تفويض الأراضي وقانون تفويض الأراضي ومدحت باش وقانون الملكية والصراع بين الملاكين.

ومن أهم المصادر التي اعتمدت في كتابة البحث نوجز منها عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٢٣، حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١. و تشارلز تريپ، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، و همسلي لون كريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، ط٤، ١٩٨٦، و عبد الرزاق الهلالي، قصة الارض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، دار الكشاف، بيروت، ط١، ١٩٦٧.

وفي الختام عسى ان اكون قد وفقت في اعطاء نبذه مختصرة عن سياسة الدولة العثمانية في تفويض الاراض في العراق.

المبحث الأول: أسلوب العثمانيون في الأرض

دخلت ولايات العراق، تحت ظل الحكم العثماني سنة ١٥٣٤م، سار العثمانيون على نهج المسلمين، فاعتبروا الأميرية ملك الدولة، ولكنهم استحدثوا أسلوباً جديداً للتصرف بالأراضي، اتخذ شكل منح أو إقطاع أراضي الدولة لقاء الخدمات الحربية. (العلوان، ١٩٦١، ص٤٣).

كان العثمانيون عندما يستولون على الأقطار يحصون القرى الموجودة فيه ثم يقسمونها إلى مقاطعات منها الصغيرة ومنها الكبيرة ويمنحون المقاطعات الصغيرة إلى صغار الضباط والكبيرة إلى كبار القادة والأمراء وذلك بعد ان يخصصوا طائفة من المقاطعات الكبيرة ذات المواصفات العالية إلى السلطان، وكان الولاة والسلاطين يتصرفون تصرفاً مطلقاً فوهبوا بعض رجال الجيش والموظفين وقاموا بإقطاع البعض الآخر إلى المقربين منهم والموالين لهم. (تشارلز، ٢٠٠٦، ص٧٨). وكان مهمهم بالدرجة الأولى اختراق الزعامات العشائرية والذي تمخض عنه عدم استقرار القبائل وتردي وضعهم الاقتصادي، مما ترك وراءهم مشكلة صعبة وبدون حل هي مشكلة الأراضي. (الحميري، ٢٠١٧، ص٦٤).

أولاً: كيفية توزيع الأراضي:

كانت تقسيمات الأراضي الزراعية على النحو التالي:

١- المقاطعات الصغيرة: ويسمى كل منها (تيمار) وجمعها تيمارات، ويبلغ واردها حوالي ٢٠٠٠٠ آقجة (هادي، ١٩٨٥، ص ٥٥).

٢- المقاطعات المتوسطة: ويسمى كل منها (زعامت) وجمعها زعامتات ويبلغ واردها من ٢٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ آقجة.

٣- المقاطعات الكبيرة: ويسمى كل منها (خاص) وجمعها خاصات ويزيد واردها على ١٠٠٠٠٠ آقجة.

٤- وهناك مقاطعات كبيرة تسمى (خاص همايون) بمعنى الخاص السلطاني، وتكون مخصصة للسلطان. (المهداوي، ٢٠٠٢، ص ٨٢).

اختلف الباحثون حول أصول الإقطاع العثماني، فمنهم من يقول ان العثمانيون اقتبسوا هذا الأسلوب من السلاجقة بينما يرى البعض الآخر ان اقتباس الأسلوب الإقطاعي امتزجت فيه مؤثرات فارسية، الا ان نظرية إرجاع الإقطاع العثماني إلى الأسلوب البيزنطي هي النظرية المقبولة لدى الكتاب المحدثين. (حسين، ١٩٥٨، ص ٧٥).

١- ان منح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الأشخاص، ما كان يعني تملكه القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة، انما يعني تفويضه حق جباية الرسوم والضرائب المترتبة عليها، وكانت القرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها الأصليين، على ان يدفعوا الضرائب التي تفرض عليهم بموجب القوانين إلى الدولة أو من توكله لتسلمها، ومقابل ذلك كان يفرض على أصحاب المقاطعات، أو من وكل إليهم جمع وارداتها، ان يكون دوماً على استعداد للحرب، وان يتولوا اعداد الخيالة والفرسان المحاربين وان يجهبهم بكل ما يحتاجون اليه من أسلحة وخيول بنسبة فارس لكل ٥٠٠٠ آقجة من حاصل المقاطعة، وإقامة هذه الطريقة على سكان الريف طبقة من الفرسان المسلحين مرتبطة بالحكام وقد وصفوا بأنهم القوة الجسيمة للدولة اذ بلغ عددهم إبان ازدهار هذا الاسلوب ٢٠٠ ألف خيال، ولا بد ان اكثر الانتصارات التي حققها العثمانيون يمكن ان تعزى إلى هذا الأسلوب، الذي هياً للدولة جيشاً كامل الاستعداد. (لون كريك، ١٩٨٦، ص ٤٢).

وقد ربطت عملية جمع الضرائب بمسألة الدفاع عن الدولة، وأصبحت عملية الإنتاج الزراعي، تدور لا لأجل إدامة عمل هذه العجلة أو من اجل إقامة مشاريع الري وإصلاح الأراضي، وتوسيع الرقعة الزراعية، وأما لجباية الأموال للدولة، للاستعداد للحرب ولملء جيوب الولاة، وأصحاب الاقطاعات الواسعة، ووكلائهم، من جباة كلفوا بجمع الضرائب من الناس.

١- ومن أجل تنفيذ الضرائب المفروضة أخذت الدولة توجه (الايالات) و (السنجاق) إلى من يعدها بأكبر حصة من الأموال، ومن جهة أخرى، عم نظام (الالتزام)، حيث أصبحت أمور جباية الأموال تفوض إلى أشخاص عن طريق المزايدة، وأخذ هؤلاء يلجأون إلى ضروب الغدر والتسلط، لكي يحصلوا على أعظم مقدار من الجباية، يضمن لهم ثروة محترمة بعد دفع ما التزموه من اموال، واعتبروا حاملي حق (الخاص) و (الزعامت) و (التيمار) من أمثال الناس وامتازوا بالتجربة الطويلة، والقدرة الفائقة على القتال، فلا توجه مرتبة الزعامت او التيمار إلى غيرهم، ويمنع من هو دونهم في صفوفهم .(الخياط، ١٩٧١ ، ص ٣٤).

ولم يكن لهؤلاء الفرسان ملكية الأرض التي تقطع لهم، فتعريف التيمار بأنه منح ارض نظير خدمة حربية، لا يعني ملكية الفارس لرقة الأرض الإقطاع العثماني بعبارة دقيقة يلزم صاحبه ان يذهب للحرب راكباً، وان يقدم عدداً من الجند والملاحين يتناسب مع دخل الإقطاع. لقد كان هؤلاء الفرسان يتصرفون ب (اعشار) الارض الممنوحة لهم، لذا فهم في الواقع وكلاء عن الدولة بدون شك. يؤدون مهامها ، فما ان تدهور هذا الأسلوب حتى حل محلهم موظفون تعينهم الدولة. (كرم، ١٩٧٢، ص ٧٦).

١- يفرض على المناطق من فرسان يذهبون إلى ساحة القتال عند الحاجة، فمثلاً المنطقة الشمالية وهي ولاية الموصل كانت تضم ستة ألوية من نوع خاص و ٢٧١ من التيمارات والزعامات وهي لواء الموصل ويجهز ١٣٨ فارساً، ولواء باجوان ويجهز ٤٣ فارساً ولواء تكريت ويجهز ٤٣ فارساً ولواء هورن ويجهز ٤٠ فارساً ولواء بانه ويجهز ٤٠ فارساً ولواء اسكي موصل بدون تجهيز. (العزاوي، ١٩٧٥، ص ٤٥).

أما ولاية بغداد، فانها تتألف من ١٨ لواء منها سبعة أقطاعات عسكرية هي (ساليانه) (الميرميران)، وفرض عليها ٢٨٠ فارساً، ولواء الحلة وهو خاص إلى ميرلواء (أمير لواء) ويترتب عليه ١٩٠ فارساً، ولواء زنكي آباد وهو خاص ويترتب عليه ٥٤ فارساً ولواء جودار وهو خاص ويترتب عليه ٤٤ فارساً، ولواء رماحية وهو يترتب عليه ٨٩ فارساً، ولواء جنكولة ويترتب عليه ٤٠ فارساً، ولواء قره طاغ ويترتب عليه ١٦٠ فارساً، وهناك ١١ لواء اخر تحت تصرف آمرها (اقطاع) من درجة خاصة بدون ان ترتب عليها تعهدات حربية وهي:

واسط، سماوات، بيات، رنده، ده يالا، تيمورقبو، قزانية، كيلان، ال صباح، ودرتتك. (الهاللي، ١٩٦٧ ، ص ٦٤).

وهذا الأسلوب من قبل الدولة العثمانية كان يؤدي إلى حدوث فوضى عامة في المناطق التي يدعي مسلحوها إلى ساحات القتال، عند نشوب الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية.

أما المناطق الكوردية، فمن الظواهر المهمة في هذه المنطقة، انها ضمت خليطاً من العرب والاكرد والتركمان والإيزيدية والمسيحيين، وان النظام الإقطاعي ومساوئه قد طبق على هؤلاء كما طبق على مواطنهم العرب في وسط وجنوب العراق، وإلى أقصى الشرق من هذه المنطقة، كانت هناك مشيخات كردية منفصلة، سيطر شيوخها

على مناطق شاسعة من الأراضي يتوارثونها جيلا بعد جيل، ويتولى فيها شيوخ محليون جباية الإيرادات وتسليمها إلى الحكومة، لقد كان اندماج الكردي بالأسلوب الإقطاعي العثماني، قائماً على اعتبار ان رؤساء تلك الاسر يعينون بوظيفة (سنجق بيكات) أو بيكات الوديان أو (داره بيك) تحت سلطة باشا بغداد أو كركوك أو الموصل، لقاء خدمات عسكرية خاصة، ولا تختلف العلاقات الإنتاجية فيها عن النظام القبلي الذي ساد المناطق العربية. (الجواهري، ١٩٧٨، ص ٦٦).

ان الاسلوب القبلي كان واضحاً، فلم يكن هناك زعامات أو تيمارات مستقلة عن الخاصة، لأن الأراضي كانت تعود إلى الأسر الحاكمة، ولم يكن أيضاً نظام جمع الضرائب يتم على أساس الزعامات أو التيمارات وإنما وفق اسلوب الالتزام مدى الحياة أو (المالكانة).

وفي مناطق البصرة وبعض مناطق بغداد، فقد اختلفت عن المنطقة السابقة اختلافاً واضحاً، ففي الوقت الذي عكست فيه المنطقة الأسلوب الإقطاعي العسكري، كان تطبيق الأسلوب الاخير امراً غير ممكن في هذه المنطقة لبيئتها القبلية التي حتمت اتباع الملكية العشائرية، ولم يكن هناك بديل عن الاعتراف بالأسلوب الاخير، ذلك لان القبائل كانت تقاوم بقوة السلاح أي سيطرة على ارض القبيلة، او تطبيق القوانين الإقطاعية على الفرد القبلي، كقوة منفصلة عن قبيلته، وهكذا استخدمت السلطات العثمانية الأسلوب التقليدي في جباية الضرائب وذلك بتبني طريقة الالتزام. (الحصري، ١٩٦٠، ص ٨٧).

ثانياً: الاسلوب العثماني وفشله:

❖ ان ما سارت عليه الدولة العثمانية في منح الأراضي لإغراض عسكرية، فقد كان الزعماء وأصحاب التيمارات يحملون رغم مرضهم إلى ساحات القتال للحفاظ على امتيازاتهم، وان كثير من الناس كانوا يتظاهرون بالاسلام من اجل الحصول على تيمار، لان المسلمين وحدهم كانوا يتميزون عن غيرهم ، وفي عهد أمير الأمراء في عهد السلطان سليمان القانوني، ظهرت بدعة توجيه التيمارات بالرشوة، وبلغ الفساد ذروته، عندما أصبح بمقدور ندماء السلطان اغتصاب القرى، وتوزيع القرى الاخرى على اتباعهم، وقد سن نظام وقف الأراضي الأميرية، فأوقفوها نفعاً لأولادهم وأحفادهم، مما سبب نقص التيمارات والزعامات وانقراض اصحابه. (بيل، ١٩٧١، ص ٨٣).

❖ هذه كانت من أسباب تدهور النظام الإقطاعي العثماني، وثمة عوامل أخرى أدت إلى تدهور النظام كنتيجة لمحاولة زيادة إيرادات الدولة من الضرائب، فقد قضت طبيعة هذا الأسلوب إبقاء الفرسان دائماً لتحصيل الضرائب والرسوم من الفلاحين والحفاظ على الأمن باعتبارهم سادة الريف ، وهكذا فان قيام الحرب يعني تهديد

النظام في الدولة، بسبب دعوة الفرسان للقتال في الجبهات المختلفة، أما زيادة الواردات التي ابتدأها رستم باشا بإدخ الأصول الالتزام بدعوى زيادة أموال الدولة واسنادة الملتزمين الجدد ريع الأراضي المعروفة بـ (الخاص همايون) أو الأراضي التابعة للسلطان ادت إلى خراب هذه الأراضي ، لان هؤلاء الملتزمين كانوا كثيراً ما يجورون على الزراع لتأمين منافعهم باستحصال الأموال التي دفعوها وبتحقيق ربح لأنفسهم، فأكروها الأهالي على الهجرة فتدهورت الزراعة وعم الاضطراب في البلاد. (الفياض، ١٩٥٦، ص٥٣).

ثالثاً: أصحاب الامتيازات وعلاقتهم بزراعة الارض:

كانت ضريبة الخراج تجبى من الأراضي في العراق حتى عهد المنصور العباسي، كما كانت أيام الأمويين الا ان المنصور غير الضريبة المجبة على مقطوع المساحة بضريبة المقاسمة، أو الحصة من المحصول، وقد استمر ذلك حتى مجيء العثمانيين حيث استبدلت بضريبة العشور أو الزكاة، التي تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠ ٪ من المحصول حسب نوع الحاصل وطريقة إروائه، غير ان الواقع يدل على ان الضرائب كانت جسيمة وكانت تحسب تحت أسماء مختلفة. وهذا سبب الأضرار بالفلاحين، حيث وصلت الضرائب على المنتوجات الزراعية إلى ٦٦٪ وذلك قبيل عهد (مدحت باشا)، وقد انزلت في عهده إلى ٥٠٪ ووعدت العشائر إلى انزال النسبة إلى ٤٠٪ أو ٣٠٪ اذا أظهروا الاستقرار ونبذوا التمرد، وهذا يعني ان السلطات العثمانية كانت تستوفي إضافة إلى العشر أو الزكاة ١٠٪ من المحصول عن ماء السيح باعتباره ملكاً للدولة و ٢٠٪ من المحصول باسم حصة الطابو و ٤٪ من المحصول حصة (السركلة)، و ١٠٥٪ من المحصول باسم حصة المعارف، وهناك ضريبة على الاشجار، فكانت الضريبة ٣ قروش عن كل نخلة و ٤ قروش عن كل شجرة من أشجار الفاكهة الأخرى. (داوسن، ١٩٣٢، ص٢٩).

هناك بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أيام الدولة العثمانية، ففي الوقت الذي تصرف فيه الطبقة الاولى بالعشور، وتمتعت بحق إقامة القضاء على الفلاحين، نجد ان الطبقة الثانية، كانت في حكم الارقاء، نظراً لارتباطهم بالأرض من ناحية، وخضوعها لعلاقات تبعية شبيهة بالممارسات الإقطاعية التي سادت أوروبا في القرون الوسطى من ناحية ثانية، فمن المدلولات السياسية والاجتماعية، لمفهوم (الرعايا) يمكن استظهار الوظيفة الرئيسية التي أنيطت بصاحب التيمار، وفي مقابل ذلك فقد فرض على الرعايا ان يؤدوا حقوقاً معينة لأرباب التيمار، تدفع في مناسبات متعددة منها:

١. حق لتيمارجي في جزء من الحاصلات التي يساعد في نقلها إلى السوق.
٢. حق التيمارجي في الغنم السمينة التي ترعى في التيمار.
٣. حق التيمارجي فيما يطحن في الطاحونة.

٤. حق التيمارجي في قسم من البضائع والسلع لقاء مرورها في تيماره. وهذا يعني ان هناك استئثار أرباب التيمارات بالأرض وبالإنسان وبالوسائل الأخرى للإنتاج، وإن الدولة العثمانية كانت تتبع سياسة هوجاء في إقطاع الأراضي ومنح التصرف بها الأمر الذي أدى إلى تغلب ذوي القوة والنفوذ ومد سيطرتهم على كثير من الأراضي بصورة فضولية. (الظاهر، ١٩٤٦، ص ٩٤).

رابعاً: أراضي السنية أو أراضي السلطان:

هناك أراض ومقاطعات كبيرة تسمى خاص هيمايون بمعنى الخاصة السلطاني، وتكون مخصصة للسلطان، وهي منتشرة في جميع انحاء العراق، ولم يتم العثور على أسماء هذه المقاطعات الا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) وكانت منتشرة في ولاية بغداد والحلة وأماكن أخرى من العراق، اذ بلغت مساحتها (٥٤٦٢٠٠) هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة وهذه الأراضي تسجل باسم السلطان وأفراد أسرته بطرق مشروعة او غير مشروعة.

ابقي عبد الحميد هذه الأراضي تحت تصرف مستغليها على ان يدفعوا ٢٠٪ من حصة الطابو و ٢٠٪ من حصة الحكومة أي بنسبة ٤٠٪ من المجموع الكلي للإنتاج، حيث تدفع منه نسبة ٤٪ إلى السركال، اما ال ٣٦٪ فتذهب إلى الادارة السنية، في حين كانت حصة الحكومة من بقية المقاطعات تتراوح بين ٥٠ - ٦٠٪ من المحصول.

ومن أجل تنظيم شؤون تلك المقاطعات فقد أوجد السلطان عبد الحميد إدارة خاصة بأملكه عرفت (بالإدارة السنية) واسند إعمالها إلى وكلاء وموظفين واجبهم الإشراف على تلك الأملاك ومتابعة شؤونها وجباية وارداتها وكان لكل مقاطعة مأمور مخزن وأمين صندوق وكاتب.

١- وكما كانت التيمارات والزعامات تعطي للقادة والأمراء العسكريين فان إدارة أملاك السلطات كانت توكل لمجموعة من (الأغوات والبكوات والافندية)، ومن العناصر المقربة من السلطة العثمانية. وكان بعض هؤلاء يبقى في عمله مدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات في حين كان بعضهم لا يبقى لأكثر من سنة واحدة. ويفسر ذلك نجاح أو فشل المكلف بهذا العمل وذلك لان السلطان عبد الحميد كان يهتم بأملكه، وكان يصرف عليها الأموال لفتح الجداول والأنهار وتنظيم ريّها، فضلا عن ذلك ان نسبة الضرائب المفروضة عليها هي أقل من غيرها من الأراضي العراقية الأخرى، وعند وفاة السلطان عبد الحميد قررت الحكومة العثمانية إعادة جميع مقاطعاته إلى ملكية الدولة وصار يطلق عليها (الأملاك المدورة) . (هادي، ١٩٨٥، ص ٧٨).

المبحث الثاني: سياسة الدولة العثمانية تجاه الأراضي

ظلت الأراضي في العراق تتخللها ادعاءات بالملكية كثيرة لان المقاطعات كانت توهب هبة مطلقة من قبل كثير من الولاة مثل داوود باشا وعلي رضا، فقد ظل أحفاد أصحاب التيمارات الإقطاعيون متمسكين بالوثائق والعقود التي ورثوها بمقتضى منزلتهم الإقطاعية، وكان بيع الأراضي الحكومية وشراؤها جاري العادة منذ أجيال من غير علم الحكومة واعترافها، أما علاقة القبائل بالدولة العثمانية فكانت سيئة بصورة عامة، بسبب الضرائب الباهظة التي تفرض عليها وكثير ما كانت الحكومة العثمانية تجرد الحملات العسكرية لإجبار القبائل على دفع الضرائب، أما طريقة جباية الضرائب فقد كانت مستمرة على طريقة الالتزام ورغم صدور تشريعات أبطلت العمل بهذه الطريقة منذ عام ١٨٣٩ فكان من نتائج ذلك ان استطاع أثرياء المدن وشيوخ العشائر، وهم الفئة المنتفعة من تطبيق هذا الأسلوب من تنمية ثرواتهم او تكريس سلة المشيخة على أفراد القبائل. (الظاهر، ١٩٤٦، ص ٧٩).

وقد ابتدعت طريقة الذرعة وما لازمها من مطالبة بالضرائب قبل نضوج الحاصل وما لازمتها من فساد في جهاز تقدير الذرعة، وما يطلبونه من رشاوى واتاوت، تنتزع من الزراع انتزاعاً، وتقدر عليهم ضرائب جسيمة، وكثيراً ما كانت حملات الحكومة تشن لغرض اجبار الفلاحين على دفع الضرائب بقوة السلاح، وأحياناً بقطع المياه عنها كما حدث في أيام والي بغداد سنة ١٨٠٠-١٨٠١م سليمان باشا الكبير حيث عمد هذا والي إلى قطع المياه عن الخزاعل مما اضطرهم إلى الاستسلام بعد ان أدركهم الموت، والحملة العسكرية التي قادها سعيد باشا سنة ١٨١٤-١٨١٥ ضد الشيخ سليمان المحسن شيخ الخزاعل بتدمير كل ما يعود للشيخ من مزارع وحاصلات وكما فرض ولاة آخرون غرامات ثقيلة من الماشية على القبائل. (الفياض، ١٩٥٦، ص ٨٦).

هذه الممارسات اللانسانية التي كانت تتسم بها الحملات العسكرية لاستيفاء الضرائب دفعت كثيراً من القبائل للاستعداد لمقاومة هذه الحملات الهمجية، فكانت تجمع السلاح وتبني (المقاتيل) لمقاومة قوات الحكومة.

ومن القصص التي تروى هي ما قام به توفيق بيك ضد أهالي الدغارة وردود فعل عشائرها ضد الحاكم العثماني والتي سميت ذبحت المتصرف أو واقعة الدغارة. (بيل، ١٩٧١، ص ٥٤).

وقد وجدت السلطات العثمانية بعد تجارب مريرة ان من الخير لها ان تجمع الضرائب بواسطة شيوخ القبائل عن طريق منحها لهم بالالتزام، وقد أرادت من ذلك ان تضع نظاماً جديداً يشيع الاستقرار في البلاد، ويشجع على الزراعة ويغني الخزينة بالضرائب ويفك وحدة القبائل، ويحد من نفوذ الرؤساء والشيوخ، لقد وجدت ان مشكلة العشائر في العراق من اعقد المشاكل، كانت القبائل التي استقر بعضها واخذ بعضها في سبيل الاستقرار وممارسة الزراعة، لا تعترف بسلطة الدولة العثمانية، هذه التي كان جمع الضرائب الباهظة، وابتزاز أموال الفلاحين همها الأول،

وكانت القبائل متمسكة بعرفها وعاداتها تخضع لشييوخها ورؤسائها، وتحاول الابتعاد عن المدينة وبالتالي الخضوع لأنظمة الحكومة وقوانينها، وكانت غير هيابة من قصاص الحكومة وتكيله. (الحصري، ١٩٦٠، ص ٥٥).

وهذه الأسباب وغيرها بادرت إلى إلغاء نظام الإقطاع القديم، وشرعت منذ عام ١٨٤٨ بإعطاء سندات التصرف بالأراضي من دوائر (الدفترخانه) أو الدفتر الخاقاني، وسميت فيما بعد بدوائر الطابو وأصدرت سنة ١٨٥٨ قانون الأراضي، فأصبحت الأراضي الأميرية خاضعة لأحكامه، بينما بقيت الأراضي المملوكة والموقوفة خاضعة للأحكام الفقهية، وأصدرت الدولة سنة ١٨٦٤ تعليمات حول تفويض الأراضي العراقية التي انقضى نسل مالكيها، التي عجز أصحابها عن زراعتها وأعمارها، وفي سنة ١٨٦٨ صدر (فرمان) مدحت باشا حول الأراضي العقرية في العراق.

هذه بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطة العثمانية لإصلاح حالة الأرض والزراعة إلا أن التغيرات الجوهرية والتي جاءت بنظام جديد بهذا الخصوص، والتي نفذت أيام مدحت باشا، وتطبيق مشروعة بشأن الأراضي أدخلت مشكلة ملكية الأراضي في دور تأريخي جديد. (الجواهري، ١٩٧٨، ص ٨٤).

أولاً: سياسة تفويض الأراضي:

عندما جاء مدحت باشا إلى الحكم في العراق سنة ١٨٦٩، حتى عمد إلى تطبيق نظام جديد في العراق هو نظام (الطابو) حيث بيعت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الأميرية العائدة للدولة بالمزيدة العلنية، بعد أن قسمت إلى قطع، بأسعار مناسبة طويلة الأمد بغية تسهيل بيعها وتشجيع زراعتها، وبهذا وضع حداً للتناقض القائم بين السلطات العثمانية والقبائل، وذلك بإقرار صيغة جديدة تتفوض بموجبها القبائل الأرض تقوضاً قانونياً وتخفيف نسبة الضرائب وتشجيع القبائل على الاستقرار والزراعة، ومن أولى المناطق التي بدأت بتطبيق هذه السياسة هي منطقة الحلة الزراعية ومجاورها، وبعد أن لمس الناس في بقية أنحاء البلاد ما ينتج عنها من فوائد كثيرة، فإن الكثير من شيوخ العشائر في مناطق متعددة، قد تقدموا بطلبات لتطبيق هذا القانون في مناطقهم، وإن نجاح الخطوات الأولى قد أرسى قاعدة عامة في تفويض الأراضي في مناطق العراق الأخرى، حتى أن أفراد العشائر في العمارة مثلاً قد طالبوا الحكومة في العام الذي بدأ فيه التفويض ١٨٧٢ بتنفيذ الخطوات نفسها بشأن تفويض الأراضي اليهم وبالطريقة نفسها التي اتبعتها في الحلة. وكذلك متصرف الحلة مظهر باشا ١٨٧٢ عندما ابرق إلى والي بغداد يخبره ترحيب أهالي الدغارة والشامية وعفك والسماوة بمثل تلك الخطوة. (الهاللي، ١٩٦٧، ص ٧٦).

اما عملية التفويض وما رافقها من إجراءات, فإن لجاناً شكلت في كل منطقة يجري فيها التفويض تتألف كل لجنة والتي عرفت بـ (لجنة الإسكان) من محاسب اللواء وعضوية ستة من الموظفين والحق بها ثمانية كتاب وأربعة مساحين, وكان من مهام تلك اللجنة مسح الأراضي ضمن الرقعة الجغرافية الإدارية للمتصرفية ودراسة الخطط الكفيلة لتشكيل القرى والمراكز السكانية, وتوطين العشائر فيها على وفق تعليمات صدرت اليهم من السلطات العثمانية.

وهذه اللجنة لاقت نجاحاً عند بدء أعمالها وذلك لأنها رفعت تقريراً إلى الحكومة في بغداد, تعلمها انها قامت بتفويض قسم من اراضي الهندية والحلة إلى بعض السكان, الذين تجاوبوا معها وابدوا رغبتهم بالتوطن والاستقرار. (كرم, ١٩٧٢, ص ٧٩).

كما ان عملية تفويض الأراضي قد استمرت حتى بعد رحيل مدحت باشا عن العراق والدليل على ذلك هو بيع مساحات واسعة من الأراضي مما استوجب توسيع لجنة الإسكان بما لا يتجاوز العشرة أفراد سابقاً إلى ٢٥ عضواً.

ثانياً: قانون تفويض الأراضي:

عمدت الدولة العثمانية أيام ولاية مدحت باشا إلى هذه الوسيلة لتحقيق أهداف كثيرة أهمها:

- ١- إيجاد واردات للخرينة العثمانية.
 - ٢- السيطرة على شؤون العشائر من خلال إسكانها.
 - ٣- زيادة الضرائب بعد زراعة الأرض المفوضة.
- في حين كان ابرز نتائج تفويض الأراضي, هو ظهور طبقة متميزة من الملاكين عرفوا بـ (ملاكي الطابو) لهم حق التصرف بالأراضي, وقد ضمنت هذه الطبقة عناصر متعددة من شيوخ العشائر والأغوات, وعوائل من السادة العلويين. وبعض موظفي الدولة.

وكان من أبرز الوسائل التي لجأت إليه الدولة العثمانية لإعادة دمج ولايات وادي الرافدين في السلطنة هي الإصلاحات المستمدة من قانون الملكية لعام ١٨٥٨ وقانون الولايات لعام ١٨٦٤, وقد سعى القانون الأول إلى إدخال بعض التنظيم إلى نظام ملكية الأراضي في الإمبراطورية, مما أنشأ ضماناً للملكية (بينما أعادة تأكيد ملكية الدولة للأرض) على امل ان يشجع ذلك على زيادة إنتاجية الزراعة واستقرارها ويستقطب الاستثمار ويعود بالإرباح على خزينة السلطنة. (الخياط, ١٩٧١, ص ٧٥).

ومع وصول مدحت باشا إلى بغداد والياً عام ١٨٦٩ تم اتخاذ خطوات حاسمة لتنفيذ قانون الولايات وقانون الملكية، وكان لا يزال أمامه عمل شاق لإتمام قانون الملكية حين استدعي إلى اسطنبول عام ١٨٧٢، غير انه كان قد باشر عملية تعديل عميق لنظام ملكية الأراضي، هدفت إلى تحقيق نتائج بعيدة الأثر بالنسبة إلى أغلبية السكان الذين اعتمدوا على الأرض لتأمين قوتهم، وكانت إحدى دعائم الإصلاح العقاري هي منح سندات ملكية (طابو سند) لكل من يملك قطعة أرض أو يشغلها، وبموجب هذه السندات، ظلت الأرض ملكاً للدولة، ولكن المالك المسجل في سند الملكية يتمتع عملياً بكامل حقوق الملكية، هكذا ادخل قانون الملكية، في بقع شاسعة من الولايات الثلاث، مؤسسة شبيهة بالملكية الخاصة للأراضي الزراعية، مسبباً تغيرات عميقة في تركيبات السلطة الاجتماعية. (لون كريك، ١٩٨٦، ص ٨٧).

نتيجة إلى ذلك ظهرت في المجتمع القبلي افرازات جديدة، فقد اعتبر ظهور هذه الفئة حدثاً جديداً في حياة القبيلة، فقد كانت القبيلة حتى تطبيق قانون الأراضي في عهد مدحت باشا وحدة مستقلة، يتمتع فيها الجميع بالمساواة، فالشيخ يوزع الأرض بين افراد القبيلة، بشكل حصص متساوية، ضمن ما اصطلح عليه بالملكية الجماعية أو المشاعية القبلية، ولم يكن للشيخ سوى امتيازات بسيطة تمكنه من أداء ما يترتب على وظيفته من التزامات تجاه أفراد وضيوف العشيرة، على ان تملك الشيخ للأراضي نجم عنه تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة الأثر، تناولت العلاقة بين الشيخ وقبيلته بالتغيير، لقد وضعت هذه التطورات الجديدة أفراد العشيرة بمنزلة المستأجرين للأرض، وان هؤلاء الشيخ بتفاهمهم مع الحكومة وتحولهم إلى ملاكين يجبون ريع الأرض، وضعوا حجر الأساس في الخلافات الطبقية بينهم وبين اتباعهم من افراد القبائل. وان الأمر الأكثر جدية كان الانتزاع الضمني لأراضي رجال العشائر العاديين وهي أراضي كانت فيها حقوق عشائرية مشاعة. (حسين، ١٩٥٨، ص ٣٨).

ان قانون تفويض الأراضي، كان نقلة نوعية جديدة لأسلوب استغلال الأرض ويعتبر تطبيقه في حينه خطوة تقدمية على طريق الاستقرار وازدهار الاقتصاد، الا انه في الوقت نفسه أسس لنظام الإقطاع الزراعي الذي ساد البلاد بعد تطبيقه، والذي تطور في قادم الأيام إلى نحو اشد ضراوة، مما استوجب ضرورة الإصلاح لهذه الحالة، وقد أوقف العمل بقانون التفويض بعد إصدار مرسومين في عامي ١٨٨٠ و ١٨٩٢ منع بموجبهما عملية التفويض. (المهداوي، ٢٠٠٢، ص ٤٣).

كانت الملكية الجماعية للأرض محصورة ولم يكن يتم تسجيل سند الملكية سوى باسم شخص واحد، وفي المناطق الزراعية التي غلب عليها الطابع القبلي، كان اسم الشيخ هو الذي يوضع غالباً على السند، باعتباره الشخص الأكثر نفوذاً وهيبه، ونتيجة للجهل أو التشكك الذي ساد بين المزارعين القبليين أو لتفتتهم العمياء بأس المشايخ، لم تتمكن غالبيتهم العظمى من الاستحصال على سندات ملكية ليتحولوا بالتالي إلى مزارعين مستأجرين، واستمر فرض الالتزام أو الضريبة على الزراعة، مؤدياً إلى مزادات دورية لحقوق الضريبة الزراعية وإلى حرمان

القرويين من إمكانية الحصول على ملكيات ثابتة تتيح تطبيقاً ناجحاً للحق الشرعي على الأرض، لا بل ان محاولات تطبيق القانون الجديد كانت غالباً ما تصطدم بالمقاومة الضارية للمزارعين أنفسهم، ذلك ان المبادئ الجديدة تعارضت مع الحقوق المعترف بها منذ سنوات عديدة تحت أشكال مختلفة من الممارسات المألوفة، وساهم في تقاوم تلك العدائية ان الصلة كانت منقطعة كلياً بين الأشخاص الذين سجلوا كمالكين لسندات الملكية وبين الفلاحين العاملين في الأرض، عوضاً عن ذلك استغلوا نفوذهم أو رأس المال الذي جمعه في العالمين الإداري والتجاري في المدن، كخدم للدولة أو تجار أو ذوي علاقات هامة، ليضمنوا لأنفسهم حقوقاً على الأراضي وعلى الأشخاص العاملين فيها. (هادي، ١٩٨٥، ص ٣٣).

وكان النظام السياسي المقترن بإعادة تأسيس الدولة نتائج هامة، فمع تعاظم احتمال نشوب صراع اجتماعي، نتيجة لتفاوت الحقوق على الأرض، بدأت أيضاً مواقف مجموعات جديدة من ملاك الأرض تجاه الدولة بالتغيير، فبالنسبة إلى أولئك الذين يملكون سندات ملكية، أصبحت الدولة أكثر من مجرد وكالة قاسية جامعة للضرائب، لقد باتت كياناً يوفر لهم دعامة حقيقية، لأنها ضمنت نوعاً من النظام ووعدت بتطبيقه وبحفظ حقوق المستفيدين الأساسيين، بهذه الطريقة تكونت مجموعات جديدة من الأشخاص في كل من الولايات وأصبحت شريكة في مشروع الدولة، وصار من مصلحتها تنفيذ إرادة الدولة المركزية في الأراضي التي ينتفعون منها. (بطاطو، ٢٠١١، ص ٤٢).

وقد لاقت عملية التقويض نجاحاً باهراً في أول الأمر فتهافت الناس على دوائر الطابو ودفعوا الأقساط الأولى، ثم سرعان ما فطن شيوخ العشائر إلى الفخ المنصوب لهم وعلموا ان سندات الطابو هذه ستكون قيوداً في أعناقهم لأنها تجر وراءها التوطن والاعتماد على مياه الحكومة في الزراعة ثم سهولة وصول الحكمة اليهم واستيفاء الضرائب منهم أو أخذ أولادهم إلى التجنيد، وكانت النتيجة ان استغل الوضع نفر من سكان المدن المقربين عند موظفي الطابو فأخذوا سندات تقويض بأرض لم يسمعوها بها من قبل، وكان جهل موظفي الطابو وقابلياتهم للارتشاء سبباً مهماً في فشل الخطوة، وهكذا ظهرت طبقة اقطاعية جديدة هم تجار وأغنياء المدن ممن لم يمارسوا الزراعة من قبل، وقد أدى ذلك إلى حدوث ثورات بين صفوف الفلاحين، ضد الشيوخ الكبار متفوضي الأراضي، وكان الهدف الأساسي لهذه الثورات، محاولة الحصول على اعتراف بالحقوق التصرفية للقبيلة في ديارها، التي فوضت للملاكين الشيوخ وأغنياء المدن، وكان آخر هذه الانتفاضات في عام ١٩١١ في المنتفك. (الحميري، ٢٠١٧، ص ٥٥).

ثالثاً: الصراع بين الملاكين والفلاحين:

نشأت لدى أسر المشايخ الذين تم تسجيلهم كملاك فرديين للأراضي القبلية إدراك متنامٍ لحاجتهم إلى مساعدة الدولة لكي يجمعوا من الشعب ما اعتبروه حقاً لهم، وهذا ما شجع على تغيير مواقف البعض تجاه آليات تحصيل الضرائب المتبعة من قبل الدولة، فعوضاً عن تجنب الضرائب عبر المقاومة العنيفة، تبين لهم ان الأمر سيكون مثمراً أكثر لو تعاونوا مع الموظفين الإداريين ومكاتب الدولة لضمان تخفيف المطالب الضرائبية أو حتى الإعفاء منها، كما املوا ان يتمكنوا بالتالي من استخدام قوة الدولة لمساعدتهم على تحصيل الإيرادات من أجزائهم. (المشهداني، ٢٠١٢، ص ٤٦).

نتيجة إلى ذلك ظهرت الانتفاضات الفلاحية وكانوا من صغار الشيوخ والسراكيل، الا ان هؤلاء سرعان ما أصبحوا مستغلين لفلاحيتهم من افراد العشائر متعسفين بحقوقهم فقد دخل صغار الشيوخ والرؤساء كمشاركين لأولئك الشيوخ الممتلكين للأراضي في استغلالهم افراد القبيلة، لقد كان من المظاهر الخطيرة في المجتمع العراقي، استمرار فقدان الوعي الطبقي للفلاحين من أفراد العشائر، اذ انه عجل في نمو طبقة الملاكين نمواً سريعاً وخاصة الشيوخ منهم، وذلك لان علاقات الإنتاج القديمة، أدخلت لخدمة نمط الإنتاج الجديد، ومن هذه النقطة بالذات أصبح الفلاحون من أفراد القبائل أداة ومادة الاستغلال الدائم، وسلاحاً يشهره الشيوخ متى تهددت مصالحهم. (تريب ، ٢٠٠٦، ص ٧٢).

استطاع الشيوخ والرؤساء بسط نفوذهم على الأرض، كما ان هؤلاء الذي لم تكن لديهم سندات طابو تمكنوا بمرور الزمن ان يفرضوا أنفسهم باعتبارهم جزءاً متمماً لطبقة المالكين، كما ان وعي العشائر لدورهم كفلاحين لم يتضح الا في وقت لاحق تأخر حتى منتصف القرن العشرين، بعد سنين من تكامل طبقة الفلاحين، وذلك بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي. (العلوان ، ١٩٦١، ص ٧٦).

كانت هناك مشاركة بين الدولة من جهة وبين الشيوخ والرؤساء من جهة أخرى، غير الدولة هي التي تضع شروط المشاركة إلى حد بعيد، فالنفوذ الذي تتمتع به المشايخ لا يعزى إلى امتلاكهم للأرض بل إلى السلطة التي يتمتعون بها على أبناء قبائلهم، ولكن مع دورهم الجديد كملاك ، كانت الدولة هي التي أعطتهم النفوذ عبر منحهم حقوقاً عقارية، وهي حقوق يمكنها منعها أو سحبها بالسهولة نفسها، وهذا الوضع لم يقطع العلاقة التي كانت لهم مع أفراد القبيلة بل حولها إلى حد كبير وساهم في تغيير معنى الهوية القبلية نفسه. وقد أدت هذه الحالة إلى هجرة الفلاحين لأرضهم وقبيلتهم، إلى مناطق أخرى بعيدة، بعد ان اضطروا للعمل في ظروف سيئة للغاية، وقد جاءت قوانين الطابو لتجرد الفلاحين من حقوقهم التصرفية بالأرض، وصار الفلاح عرضة لإخراجه من الأرض في أي وقت. (الجواهري، ١٩٧٨، ص ٣٢).

وكان الفلاحون يعيشون مأساة لا سيما طردهم من الأراضي، ومع ان ذلك غير ممكن في البيئة القبلية، الا ان الملاكين مارسوا هذا الحق، خصوصاً في المناطق التي كانت السلطة المركزية قوية فيها، وهكذا انقلب وضع الفلاحين في أراضي الطابو إلى مجرد مستأجرين.

ومن خلال ذلك يتضح مدى تدهور أوضاع الفلاحين من أفراد القبائل عموماً، كما يمكن ملاحظة تزايد انحطاط أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية كلها، كلما وجدت الإمكانية لتطبيق قوانين الطابو، ويبرز هذه الحقيقة قدرة تضامن القبيلة في الماضي، على رد أفعال السلطة العثمانية، وتعسف جبايتها وضمان قسط اكبر من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي للحياة القبلية ومعنى هذا ان توجهات الدولة العثمانية بشأن ملكية الأراضي لم تعط المردود المطلوب، حيث ان فترة حكم مدحت باشا كانت وراء فشل الأسلوب العثماني. (الفياض، ١٩٥٦ ص ٤١).

رابعاً: نتائج سياسة مدحت باشا:

رغم الصعوبات التي واجهت تدابير مدحت باشا، فقد أثمرت سياسته في بعض المناطق، وأدت إلى توطین العشائر من ناحية، وتقويض بعض الشيوخ للأراضي من ناحية أخرى، فقد تقوض شيخ عشائر كعب بعض الأراضي في البصرة، وتقوض الشيخ فهد الهذال شيخ عنزة مقاطعات على قناة الحسينية في كربلاء حتى الفرات، وكذلك تقويض شيخ قبائل شمر الجربا في ديار قبيلته بالشرقاط، كما سجل قسم من أغوات الأكراد الأراضي باسمائهم، وم أبرز مظاهر هذه السياسة تقويض آل السعدون للأراضي في المنتفك، اذ بادروا وعلى رأسهم ناصر باشا، إلى تقويض أراضي واسعة في منازل القبائل فكان ان تحول أفراد عشائر المنتفك إلى فلاحين عند هؤلاء الأمراء. (الجواهري، ١٩٧٨، ص ٦٥).

كانت النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه السياسة عميقة الأثر اذ انها مسّت جوهر العلاقات الإنتاجية في القبيلة من جهة، كما انها أدت إلى خلق طبقة اجتماعية جديدة، فالمزايدات التي أجريت من اجل إتمام عملية تقويض الأراضي لم يستجب لها غير اناسٍ معينين، ولاشك ان هؤلاء يمثلون فئة مهمة في المجتمع، وان مسارعته لتقويض هذه الأراضي يأتي من إدراكها للفوائد التي ستجنيها من وراء ذلك، وقد تمثلت هذه الفئة بالموظفين وأثرياء المدن وهي الجماعة التي تميزت بمظاهر الوعي يوم ذاك.

لقد خلقت إجراءات مدحت باشا طبقة من الملاكين الغائبين، لان كثيراً منهم لم يروا أراضيهم كما لم يكن بمقدورهم زيارتها، ولم تمضي غير فترة قصيرة من الزمن حتى صارت هذه الفئة تساندها السلطات العثمانية، تطالب الفلاحين بحصة من المحصول، عرف منذ ذلك التاريخ بحق الطابو أو الملاكية. (حسين، ١٩٥٨، ص ٩٧).

خامساً: نتائج سياسة تفويض الأراضي:

كانت الأراضي التي فوضت بالطابو في ولايتي بغداد والبصرة والموصل كانت ضئيلة نسبياً، إذ تبلغ مساحتها ٤٠٠٩٠ كم، ولكن وجهت لسياسة مدحت باشا في قضية تفويض الأراضي في العراق انتقادات وذلك لنتائجها ومساوئها المؤثرة، كما ان سياسة مدحت باشا هذه أدت إلى نشوء عوائل إقطاعية تمتلك مساحات واسعة من الأراضي. كما ان هذه السياسة خلقت نزاعاً عنيفاً بين الزراع والمتقوضين، انتهى برضوخ الزراع وإذعانهم للأمر الواقع، كما ان سياسة مدحت باشا في تفويض الاراضي خلّفت للعراق مشكلة معقدة، كما انها أشغلت الناس في حينها وأدت إلى خراب الأراضي بعدما أهملها الزراع نظراً لتفويضها إلى أثرياء المدن. (الهاللي، ١٩٦٧، ص ٨٥).

قال آرنست داوسن DowsonErnest "انها كانت فاشلة أساساً لأنها جربت ان تضع التعامل السهل المآخذ آنذاك في قالب صارم غريب عن مجتمع مؤلف من عناصر بسيطة للغاية، لان عمران الأراضي لا يمكن ان يفرض على بلد بيد خارجية".

ويصف البعض ان قانون الأراضي نفسه كان نموذجاً لتشريع مستورد أدى تطبيقه إلى تورطات لم تكن في الحسبان، ويذكر ان هذه السياسة المدبرة سلفاً عملت ضد منافع زراع الارض الحقيقيين الذين ارتابوا بالطابو فكانوا غير مستعدين لقبول مثل هذه السياسة، كما ان مدحت باشا لم يلاحظ من البداية التناقض الرئيس بين قانون الأراضي العثماني والأحوال المحلية، ولم يقدر بان نظام الطابو لم يكن الجهاز الملائم للتوصل إلى أهداف سياسية.

ان نتائج سياسة مدحت باشا بشأن الأراضي، فيمكن القول بانها أول محاولة إصلاحية تقوم بها الدولة العثمانية من اجل عمران الأراضي في العراق، واعتبرها البعض أول عهد الإصلاح الزراعي العثماني في العراق، ووصفت الأراضي المفوضة بانها اكتسبت حالة انفع وأثمر إلى البلاد والخزينة اذا ما قورنت بالأراضي التي بقيت في عهدة الحكومة، وهذه السياسة كانت جزءاً من خطة عامة رسمت لإصلاح البلاد، غير انها لم يتسن لمدحت باشا إكمالها. (الحميري، ٢٠١٧، ص ٧٧).

الخاتمة

لقد ظهرت البوادر الأولى للأنظمة الزراعية أيام الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) عندها جاء بنظام الطابو وشجع على تفويض الأراضي كضمانة مهمة لاستقرار القبائل وتوطينها وإخضاعها وبالتالي زيادة الرقعة الزراعية واغناء خزينة الدولة.

ومن خلال قراءتنا لما تقدم أصبح هنا رأيان:

الأول: كان مع بقاء الأرض وملكيّتها وعلاقتها الزراعية بين جميع الأطراف على ماهي عليه وكان هناك اتجاهات عدة مع هذا الرأي فمنهم من يرى ان الإقطاعي (هو رئيس العشيرة بمثابة الأب لأبنائها فهو المسؤول عن حفظ النظام والأمن وعن زراعة الأرض فضلاً عن مسؤوليته عن تسليف مزارعيه المبالغ التي يحتاجونها في المواسم الرديئة)، فهو مدير لشؤونها الاقتصادية والاجتماعية (كما ان الملكية الشخصية مصانة وان الاستيلاء عليها مغاير للشرع، وهناك من يرى بان بقاء الحال على ما هو عليه وتطوره بنفس الاتجاه الموجود هو أكثر حفظاً لأمن البلاد واستقرارها

كما أكد البعض الآخر ان ضمان التقدم الاقتصادي في البلاد لا يكون الا بالاستقرار في الأرياف وبالأخص على الأرض الزراعية وهذا لا يكون الا بوجود سلطة الإقطاعي الذي يضمن مسيرة العملية الزراعية وفق الطموح الاقتصادي للبلاد، إلى حد ان سعى أنصار هذا الرأي إلى استصدار فتوى من علماء الدين الكبار تنص على تحريم الصلاة على الأرض المستولى عليها.

ان عملية تفويض الأراضي قد رافقها الكثير من المشاكل فأخذت طبقة الفلاحين تشعر بغبن كبير بعد استغلال الملاكين لهم، وخصوصاً وأن الفلاحين يشعرون بانهم أصحاب الجهد الأكبر في عملية الإنتاج الزراعي، ولا يجنون منه ما يسد رمقهم، بينما أصحاب الأراضي هم من يحصلون على الجزء الأكبر وهم أصحاب الشأن والجاه، وهذا ما ولد نوع من الكراهية بين الفلاح والملاكين، وبالتالي كانت حدة الصراع هو الفصل بين الجانبين.

والرأي الآخر: ان الإنتاج الكبير في الزراعة كما هو الحال في الصناعة يعتبر أرقى في سلم التطور الاقتصادي من الإنتاج على نطاق ضيق ولكن عدم الخلط بين الإقطاعيات الكبيرة وبين الإنتاج الكبير الذي يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال في استخدام العمل والمكائن والذي يعتبر لازمة من لوازم تطور الرأسمالية وثمره لإدارتها اذا ما تغلغل الرأسماليون في المجالات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك فان الشيوخ والملاكين كانوا يفكرون جدياً في إيجاد ضمان جديد يرتكزون عليه للمحافظة على أموالهم ومراكزهم المادية،

اما من ناحية الفلاح فبالخسارة كبيرة لانه اليد العاملة وعماد الثروة الزراعية، كما ان الاقتصاد القومي من ناحيتين الأولى كون الفلاح منتجاً، فالنظام الإقطاعي يقضي على كل آمال الفلاح ويزيد من جهله وفقره، وهذا يجعله لا يساهم في العملية الإنتاجية الا بالجزء القليل، كما ان بساطة الزراعة وبدائيتها تزيد من ضعف طاقته الإنتاجية وتضاعف البطالة، يضاف إلى ذلك فان الفلاح العراقي مستهلكاً، وبعيداً كل البعد عن التعرف على البضائع أو بعيداً عن الشعور بالحاجة اليها نتيجة لانعزاله وجهله وهبوط مستواه المعيشي.

قائمة المراجع:

- ❖ الهلالي، عبدالرزاق. (١٩٦٧). قصة الارض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. ط١. دار الكشاف. بيروت.
- ❖ الجواهري، عماد احمد. (١٩٧٨). تاريخ مشكلة الأراضي في العراق. دار الحرية للطباعة. بغداد.
- ❖ الحصري، ساطع. (١٩٦٠). البلاد العربية والدولة العثمانية. ط٢. منشورات دار العلم للملايين. بيروت.
- ❖ بيل، (١٩٧١). فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط. ط٢. بيروت.
- ❖ الفياض، عبدالله. (١٩٥٦). مشكلة الأراضي في المنتفك. بغداد.
- ❖ داوسن، آرنست. (١٩٣٢). كيفية التصرف بالأراضي والامور المتعلقة بذلك. مطبعة الحكومة. بغداد.
- ❖ الظاهر، عبدالرزاق. (١٩٤٦). الاقطاع والديون في العراق، مطبعة السعادة. القاهرة.

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- ❖ Al-Hilali, Abdul Razzaq (1967). The Story of Land, the Farmer, and Agrarian Reform in the Arab Homeland. 1st ed. Dar Al-Kashaf. Beirut.
- ❖ Al-Jawahiri, Imad Ahmad (1978). The History of the Land Problem in Iraq. Dar Al-Hurriyah Printing House. Baghdad.
- ❖ Al-Husri, Sate' (1960). The Arab Countries and the Ottoman Empire. 2nd ed. Dar Al-Ilm Lil-Malayin Publications. Beirut.
- ❖ Bell, (1971). Chapters from the Recent History of Iraq, translated by: Ja'far Al-Khayat. 2nd ed. Beirut.
- ❖ Al-Fayyad, Abdullah (1956). The Land Problem in Al-Muntafiq. Baghdad
- ❖ Dawson, Ernest (1932). How to Dispose of Land and Related Matters. Government Press. Baghdad.
- ❖ Al-Zahir, Abdul Razzaq. (1946). Feudalism and Debts in Iraq, Al-Saada Press, Cairo.
- ❖ Hadi, Jassim Muhammad. (1985). The Economic and Social Conditionsof Iraq 1831-1869. Master's Thesis. College of Arts - University of Baghdad.
- ❖ Al-Mashhadani, Ali Muhammad Karim. (2012). The Land Tenure System and its Political and Social Implications 1914-1965, Contemporary Economic Perspectives and Analyses, Diyala Journal, Issue 56, Iraq.